

التهرب الضريبي في مصر القديمة

هدى حجاج*

dr.hodahagag@alexu.edu.eg

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم التهرب الضريبي في مصر القديمة استناداً إلى تفسيرات المعنى اللغوي لكلمة ضريبة في اللغة المصرية القديمة، ومن ثم تتبع تلك الجريمة عبر مراحل التاريخ المصري القديم وبخاصة خلال عصور القوة المركزية والمتمثلة في الدولة القديمة والوسطى والحديثة، وذلك من خلال ما تم تصويره على المقابر الخاصة ببعض الوزراء وكبار الموظفين، الذين كانت من بين أولى المهام الخاصة بهم هي متابعة عملية جمع الضرائب ومعاينة المتهربين، ومن ناحية أخرى تتبع الباحثة أسباب التهرب الضريبي في تلك الفترة، ولأن هذه الجريمة مثلت مشكلة كبيرة على اعتبار أن الضرائب كانت أحد أهم مصادر الدخل القومي في مصر القديمة، فقد كان لابد من اتخاذ بعض التدابير اللازمة للتصدي لها والحيلولة دون حدوثها كما سيلي شرح ذلك.

الكلمات المفتاحية: التهرب - الإنتاج - الخدمة الإجبارية - أسباب - العقوبات -

الإجراءات

* مدرس بكلية التربية - جامعة الإسكندرية

مقدمة:

منذ بداية عصر الأسرتين الأولى والثانية، دأبت السلطات العليا في مصر القديمة على تنظيم جمع الضرائب المستحقة على الأفراد من الحرفيين والمزارعين على وجه الخصوص^(١)، فالضريبة وفق المفهوم المصرى القديم حق للملك، فهو يملك الأرض وما عليها، وبالتالي له الحق في التحكم في إنتاجها، ويتضح ذلك وفقا لما ذكره "ايو-ور-حكيم عصر الإنتقال الأول-الذى ذكر مايلي:

"إن من حق الملك أن يكون له شعيراً وقمًا ودجاجًا
وسمكًا، كما يملك المنسوج الأبيض، والتيل الجميل،
والنحاس، والزيت، وكذلك يملك الحصير والبُسُط ...
وكل المحاصيل الجميلة.."^(٢)

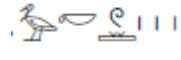
وكانت أهم الضرائب -وفقا لطبيعة الأراضى المصرية- هي ضريبة إنتاج الأراضى الزراعية التي كانت تقدر بخمس الإنتاج الزراعى، وينطبق ذلك على بقية الأنشطة الأخرى مثل التجارة وإنتاج مصايد الأسماك والمحاجر والمرعى والتجارة الخارجية، ووفقا لنظام المقايضة في العصور القديمة حيث لم يكن هناك عملة نقدية، كانت الضرائب عينية^(٣)، وقد كان على كل قرية هو توفير حصتها من الضرائب، إلى جانب توفير القوى العاملة للأشغال العامة وتجنيد الجنود.^(٤)

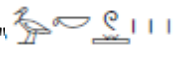
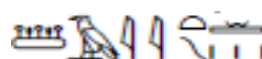

- مفهوم التهرب الضريبي:

يعتمد تعريف التهرب الضريبي في مصر القديمة على عدة أفكار رئيسية يمكن عرضها على النحو التالى:

- كلمة ضريبة في اللغة المصرية القديمة :

من خلال مراجعة معنى لفظه ضريبة في اللغة المصرية القديمة، والتي ظهر أن لها العديد من المسميات، كانت أكثرها تداولاً هي كلمة "باكو" "B3kw"

والتي تعنى "منتجات العمل" أو "خدمات مستحقة" ،^(٥) فالمعنى الأول يشير إلى الضرائب التي كانت تفرض على ما يُنتج من كل عمل يقوم به الفرد، بدءاً من النشاط الزراعي وكذلك الثروة الحيوانية، ثم بقية الأنشطة الأخرى من حرف وتجارة داخلية أو خارجية، وكذلك المهن والوظائف غير الزراعية، أما المعنى الآخر وهو "خدمات مستحقة" فهو يشمل إلتزام الأفراد بالعمل في خدمة الدولة سواء في القصر الملكي أو المعابد أو المنشآت الملكية في أي وقت شاءت^(٦)، وبالتالي فإن التهرب من أي شكل من أشكال هذا الإلتزام ناحية الدولة فهو بمثابة تهرب ضريبي.^(٧)

هذا إلى جانب أن هناك كلمات دالة على مفهوم الضريبة في مصر القديمة، وإن اختلفت بحسب نوع الضريبة ذاتها أي ما تختص به، ومع ذلك فإن أهم المفردات وأكثرها تداولاً كانت لفظة "باكو"  "B3kw" سابقة الذكر، وكذلك كلمة "شاييت"  S3.yt وتعنى "مستحقات"، وهي مسمى الضريبة المفروضة على أصحاب المهن^(٨)، والمقصود بها أولئك الذين يعملون في المعابد أو الهيئات التابعة للدولة^(٩)، وكذلك كلمة "حتر"  htr ، وتعنى "مُقدرات" أي ما قُدر من الإنتاج.^(١٠)

ومما سبق يتضح أن الضرائب في مصر القديمة تنقسم إلى نوعين على النحو التالي:


النوع الأول : يتم فيه تقديم ضرائب عينية إلى الملك.
النوع الثاني: تُحصل فيه الضريبة في صورة عمل يؤديه الفرد، وهو ما يطلق عليه البعض أحياناً كلمة "السخرة"، مما يعنى أن كل فرد في أرض مصر كان يعد تابعا للملك، ويتحتم عليه تقديم جزءاً من قوته أو جهده له^(١١).

- ألوهية الملك:

وجدير بالذكر أنه يسهل تصور هذا المفهوم من خلال مراجعة مفهوم ألوهية الملك في مصر القديمة، وأن خدمته واجب وعقيدة، حيث يذكر البعض أن العامة كانوا يعملون لتأمين أبدية "الملك الإله وحمايتها، وهم على وعي تام بأهمية عملهم، وأن لديهم إيمان نابع عن عقيدة راسخة.^(١٢) ففي نصوص الأهرام ورد ما يلي :

" إن الملك، الكائن المقدس، إنه الأول بصدده الأبى، إنه النجم الذي تتحنى من أجله الآلهة، ويرتجف التاسوع ... الملك يسوس الآلهة، إن القارب المقدس خاضع لأوامره...".^(١٣)

- الإحصاء والتعداد:

من الملاحظ أنه قد استخدمت كلمة "ثن-وت"  Tn. wt للدلالة على "الإحصاء" أو "التعداد"، والذي يشمل السكان والأراضي والثروة الحيوانية، منذ بداية الأسرات، حيث ذكرت لأول مرة على حجر بالرمو، وبالطبع فإن الحصر والإحصاء لكل العناصر الخاضعة لمفهوم الضريبة يعد مرحلة أولية للتقدير الضريبي، فالثروات الطبيعية كالأراضي والماشية تخص تقدير الضريبة المفروضة على الإنتاج، والتعداد السكاني يخص تقدير الأيدي العاملة الخاصة لضريبة الخدمة.

ويذكر أنه قد تم تكليف العامة بالعمل الإجباري منذ عصر الدولة القديمة ثم أصبح نظاما متبعا للعصور اللاحقة^(١٤)، فلم يكن العمال الذين بنوا أهرامات الدولة القديمة وكذلك الوسطى عبيدًا في الأساس، بل كان هناك ثلاثة أنماط من العمال على النحو التالي:

(١) المسئولون ذوو الأجور الجيدة الذين يتحكمون في العمل.

(٢) العمال من الحرفيين ذوي الأجور المعقولة والذين يركزون على الأعمال الحرفية الماهرة ويعملون بشكل دائم.

(٣) العمال الموسميون، وهم الذين يتم تجنيدهم في الخدمة بعد جلبهم من مزارعهم، حيث كان المسئولون والكهنة ورؤساء البلديات يجلبون الفلاحين الفقراء من القرى من جميع أنحاء البلاد، ويذكر أيضاً أنه خلال عصر الدولة الحديثة تم تجنيد العديد من العمال من الجيش، وهو شكل جديد من أشكال الإلزام بالعمل الإجبارى لم يرد في العصور السابقة. (١٥)

وبالتالي فقد ظهرت أشكال التهرب الضريبي التي واجهها محصلو الضرائب في مصر القديمة، من خلال التخلف عن دفع الضريبة المستحقة من الإنتاج الزراعى على الأخص-لأنه الأكثر شيوعاً-، أو الهروب من الخدمة الإلزامية^(١٦)، وفى كل الأحوال كان المتهرب يتلقى عقوبته من الدولة كما سيلي إيضاح ذلك .

أشكال التهرب الضريبي:

أولاً : التهرب من أداء ضريبة الإنتاج :

لاشك أنه للتهرب الضريبي من ناحية الإنتاج بالنسبة لفئة المزارعين وغيرهم من أصحاب الحرف أسباباً متعددة، منها ما هو متعمد ومنها ما هو غير ذلك، ومن ثم يمكن عرض الأسباب على النحو التالى:

- الأسباب السياسية:

إن انعدام الاستقرار السياسي داخل الدولة، عادة ما يكون سبباً في شيوع التهرب الضريبي، حيث يذكر "ايو-ور"- أديب عصر الانتقال الأول- عن ذلك:

"حقاً، إن ألفنتين وطينة لم تعد تؤديان الضرائب

بسبب الحروب الداخلية...فما فائدة وجود بيت مال

بدون دخل !". (١٧)

ومن ثم يتضح أن الفوضى السياسية والحرب الأهلية فى تلك الفترة قد تسببت فى أن تتجرأ بعض المناطق على عدم الالتزام بدفع الضريبة، مما تسبب فى

زيادة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فأهمية الضرائب تتمثل في كونها أحد أهم مصادر الدخل القومي، ومن ثم يؤكد ابيو-ور أن بقاء التاج يعتمد على التدفق المستمر للضرائب والإيرادات، وذلك وفقا لقوله في الجملة الأخيرة التي أعاد البعض صياغتها على النحو التالي:

"إذا تم تجريد المسكن (من دخله)، فسوف ينهار في لحظة".^(١٨)

وقد أكد "ابيو-ور" على نفس المعنى في موضع آخر:

"لقد أصبح مخزن الملك مباحا لكل فرد، ولا ضرائب تجبى للقصر"^(١٩)

وذلك يعني أن التهرب الضريبي لم يكن على مستوى الأفراد فقط، وعلى مستوى الأقاليم أيضا، وبالطبع فإن ذلك يرتبط بقوة القيادة السياسية، فالإلتزام الضريبي يستلزم وجود دولة قوية متماسكة تردع المخالفين لها-حسبما ترى الباحثة-.

- الأسباب الاقتصادية:

وتتمثل في الظروف الاقتصادية الخاصة بالبلاد من ناحية، وأثرها على دافعي الضريبة من ناحية أخرى، فالوضع الاقتصادي للبلاد يؤثر على حياة الأفراد وعلى إلتزاماتهم، فلا شك أنه خلال عصر الإنتقال الأول والذي سادت فيه المجاعة - بسبب انخفاض فيضان النيل- ، كان من الطبيعي أن تتعثر الدولة في جمع الضرائب، وتفقد إيراداتها من الأقاليم، فبسبب المجاعة مات الفلاحون بأعداد كبيرة مما قلل من حجم القوة العاملة، حتى عندما عاد الفيضان، كانت الإنتاجية الزراعية منخفضة، وعلى إثر ذلك فقد ضعفت سيطرة الملوك على الأقاليم، حيث أدت المجاعة واليأس بالفلاحين إلى أعمال شغب ونهب وقتل، ثم انتهاك للمقابر والمعابد، ثم إتلاف السجلات الضريبية والوثائق الحكومية.^(٢٠)

ومن ناحية أخرى ، قد يتضرر الوضع الاقتصادي لدافعي الضرائب من جراء التقدير الباهظ للقيمة المطلوبة، ويتضح ذلك الأمر من خلال الشكاوى التي

قدمها البعض، فهناك شكوى قد دونها أحد كهنة بيت الإله ذكرت في بردية "ويلبور" (٢١)، حيث تظلم الكاهن من كثرة الضرائب المفروضة عليه بوصفه مديرا لأراضى معبده، وكذلك أراضى أخرى تدعى "خاتو" (أراضى منطقة أطيح والأجزاء الشمالية من الإقليم الحادى والعشرين) والتي قد كلف أيضا بإدراتها، فقد ورد بالنص ما يلى:

"عندما يصلك خطابى، عليك أن تذهب مع حامل العلم... وتخبر الوزير عن المتطلبات الفادحة التي يطلبها منى "إيا"، لأنها ليست ضريبتى المقدره يعدل.. " (٢٢)

وفى سجلات إلفنتين عثر على شكوى إلى كبير مسؤولي الضرائب بشأن مطالب ضريبية باهظة، وكانت مقدمة من العمدة المحلي، فكان النص على النحو التالى:

"كتب عمدة إلفنتين، إلى كبير مسؤولي الضرائب احتجاجاً على مطالبتين ضريبتين رفعهما كاتب تركة آمون ولا تتناسب مع قدراتى... " (٢٣)

وبالرغم من أن مصير تلك الشكاوى غير معروف إلا أنها تلقى الضوء على ما كان يعانيه دافعى الضرائب بوجه عام.

- أسباب لا إرادية:

هناك أسبابا للتهرب الضريبى قد تكون خارجة عن إرادة دافعى الضرائب، ويصعب إدراجها تحت أي مسمى، مثل أن تسرق بضائعه في طريقها إلى القصر الملكى، أو أن تفسد زراعته لأى سبب بيئى، ففي بردية "هجا المهن" وهى من بين تعاليم خيتى بن دواوف لابنه بيبي-وهو أحد الكتبة- الذى كتب عدة وصايا لابنه، من أجل توقيير مهنة الكاتب، ذكر ما يعانيه الفلاح من مشكلات الزراعة والضرائب والعقوبة التي يلقاها إذا عجز عن السداد، حيث يذكر النص الأتى:

"ألا تعرف حال المزارع وما يواجهه عند تسجيل ضريبة الحصاد، لقد أكلت الدودة نصف محصول الذرة... كما كثرت الفئران في الحقل، وقد ينزل به الجراد أيضا، كما أن الماشية تحتاج للإطعام، والعصافير تضايق على الفلاح...، وكذلك خطر اللصوص...، ثم يأتي الكاتب إليه ويأخذ في تسجيل المحصول والحراس يحملون عصيا والعبيد يحملون جريد النخل، ويقولون: "أعطنا الغلة" وليس هناك غلة، عندئذ يطرح أرضا ويضرب..." (٢٤)

هنا أوضح الكاتب أن المزارع قد تمت عقوبته بالرغم من أن ما تعرض له كان خارجا عن إرادته، ومن ناحية أخرى فقد أوضح الملك حور-أم-حب (١٣٢٣-١٢٩٥ ق.م) في إطار تشريعاته التي أصدرها من أجل بعض الإصلاحات الإدارية والإقتصادية سببا مهما من أسباب التهرب الضريبي، ففي المادة الأولى ورد الأتي:

"إذا صنع مواطن سفينة بمعداتها ليستطيع بها سداد الضريبة الخاصة بالملك(له الحياة والسعادة والصحة)، [واغتصبت منه هذه السفينة فأصبح غير قادر على توريد] الضريبة، وأصبح مسلوبا متاعه، ومحروما ثمرة جهوده... [فقد أمر جلالتى بإعتباره معافا] لحسن مقاصده .."

وبالتالي فإن تلك الأسباب السابقة ليست متعمدة من قبل الممول، وتستوجب الإعفاء وإسقاط التزامه الضريبي.

ومن ناحية أخرى فقد اعتبر البعض أن التهرب الضريبي لم يكن مجرد جريمة كغيرها، بل أنه مثل مشكلة كبيرة تهدد الإقتصاد القومي^(٢٥)، ومن ثم فقد كانت

عقوبته عاجلة كما سجلت على الآثار، حيث يمكن تتبع تلك الجريمة وعقوبتها عبر التاريخ المصري القديم على النحو التالي: (٢٦)

١. عصر الدولة القديمة :

- مصطبة تي Ty (٢٧) :

تقع مصطبة تي في سقارة وهي تقع على بعد بضعة مئات من الأمتار إلى الشمال الغربي من هرم زوسر المتدرج وحوالي ١٥٠ مترًا، وكان يعمل "مدير مصففي الشعر في البيت الكبير"، وقد عاصر عدة عهود ملكية من الأسرة الخامسة، كان آخرها الملك ني-وسر-رع ، وبحكم وظيفته فقد كان مقربا من الملك. (٢٨) أما عن أهمية هذه المقبرة بالنسبة لموضوع الدراسة فقد ورد في أحد المناظر (شكل رقم (١)) الخاصة بها صور بعض الفلاحين وهم يقودون قطعان الماشية ويدفعون ضرائبهم، بينما يظهر رجال جالسين في وضع معين كأنهم منبطحين يقودهم آخرون يمسكون بالعصا ويهمون بضربهم، وقد كان هناك مجموعة من الكتبة الجالسين يسجلون ما يتم.



شكل رقم (١) مناظر جمع الضريبة وتطبيق العقوبة من مقبرة تي

Thomas, G., The Mastaba of Ty, P.6

بدون تاريخ نشر (تم الاطلاع عليه في ٢٠٢١/٧/٨)، رابط الموقع:

https://www.osirisnet.net/mastabas/ty/e_ty_04.htm

- مصطبة الوزير خنتي-كا Hnti-k3 :

(التهرب الضريبي في مصر القديمة) د. هدى حجاج

تقع المصطبة إلى الشمال من هرم الملك تتى (2345 - 2333) ق.م- مؤسس الأسرة السادسة- وقد بنيت في أواخر عهده، أما عن خنتى-كا فقد شغل عددا من الوظائف، منها الوزارة والقضاء ومهام أخرى كهنوتية^(٢٩)، يظهر في أحد المناظر المصورة على مقبرة الوزير "خنتى-كا" العقوبة الخاصة بالمتهرين من دفع الضرائب، حيث يظهر اثنان مقيدين و ثلاثة منبطحين أرضا، وآخرون راكعين بمذلة، بينما ينالون عقوبتهم وهى الضرب المبرح.^(٣٠) (شكل رقم (٢))



شكل رقم (٢) عقوبة الضرب للمتهرين من دفع الضرائب من مقبرة الوزير خنتى-كا

James, T. G. H., The Mastaba of Khentika called Ikhekhi: Egypt Exploration Society, London, 1953, pl. IX

- مقبرة إيدوت *Idw.t* :

أقيمت مقبرة الاميرة إيدوت فى سقارة، وكانت على شكل مصطبة، وقد ذكر أنها كانت للوزير "إحي" (*Ihy*) وهو أحد وزراء الملك أوناس، ثم اغتصبها الأميرة "سيسشيش-ت" (*Sšš.t*) التي كانت تحمل لقب "ابنة الملك"؛ ثم عرفت باسم إيدوت، وهى فى الأصل من أميرات الأسرة السادسة، وتقع المقبرة بالتحديد إلى الجنوب الشرقى من الهرم المدرج، وقد صور على جدرانها أحد المناظر الخاصة بجمع الضريبة، حيث ظهر عدد من الأشخاص الذين تم

تقيدهم بشكل ما كما يتضح في المنظر (شكل رقم (٣)) وهم في انتظار توقيع العقوبة عليهم. (٣١)



شكل رقم (٣) منظر من مقبرة إيدوت

Macramallah, R., Le Mastaba D'Idout, Le caire, 1935, p. 1

- الكاهن "جاجا-أم-عنخ" *d3d3-n-nh*:

وهناك منظر من قطعة حجرية ورد عليها اسم الكاهن جاغا أم عنخ الذي عاصر الأسرة السادسة، يظهر في المنظر (شكل رقم (٤)) أحد الأشخاص وقد رفع يديه إلى أعلى ممسكا بالعصا ليعاقب رجلا قد ركع على الأرض أمامه وموليا ظهره لصاحب العصا. (٣٢)



شكل رقم (٤) منظر لعقوبة الضرب على قطعة حجرية للكاهن "جاجا-أم-عنخ"

Borchardt, L., Denkmäler des Alten Reiches (ausser den Statuen). Catalogue Général des Antiquités Égyptiennes du Musée du Caire, (Vol. II). Le Caire, 1937, Blatte, 52, N. 1541

- مقبرة مروركا Mereruka :

كان مروركا يشغل منصب الوزارة في عهد الملك تتى وتقع مقبرته في الشمال الشرقي من هرم الملك تتى في سفارة^(٣٣)، وفي أحد المناظر المصورة على جدران المقبرة (شكل رقم ٥)) يظهر عدد من المتهربين من دفع الضريبة حيث يتم تجهيزهم لتلقى العقوبة، ألا وهي الضرب بعصي خشبية، في الوقت الذي يقوم فيه الكتبة بتسجيل المخالفة وعقابها.^(٣٤)



(شكل رقم ٥) منظر للمتخلفين عن دفع الضريبة

Mererouka, p. 3,

بدون تاريخ نشر (تم الاطلاع عليه في ١٠/٧/٢٠٢١)، رابط الموقع:

https://www.osirisnet.net/mastabas/mererouka/e_mereruka_03.htm

٢. خلال عصر الدولة الوسطى :

- مقبرة باقت الثالث "B3kt" :

في مقبرة باقت الثالث وهو حاكم إقليم الغزال (ويسمى بالمصرية القديمة "ماجج")^(٣٥) -شمال شرق المنيا- خلال عهد الأسرة الحادية عشر في بني حسن، صورت عملية جمع الضرائب (شكل رقم ٦)) من خلال ظهور مجموعة من الرعاة تقود ماشيتهم، ويدفعون ما عليهم أمام الكاتب الذي ظهر وهو يدون في بردية ما، أما المتهربون من الدفع فقد ظهروا موثقوا الأيدي استعدادا لضربهم.^(٣٦)

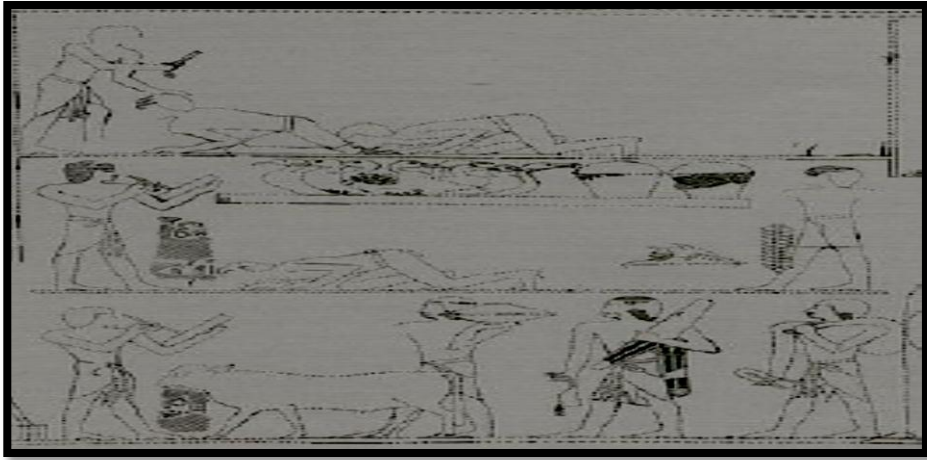


شكل رقم (٦) يوضح عملية جباية الضرائب ومعاقبة المتهربين
Newberry, P. C., Beni Hasan, part II, London , 1893 , plate IV

٣. خلال عصر الدولة الحديثة :

- مقبرة بوى أم رع "Bwi-m-r":

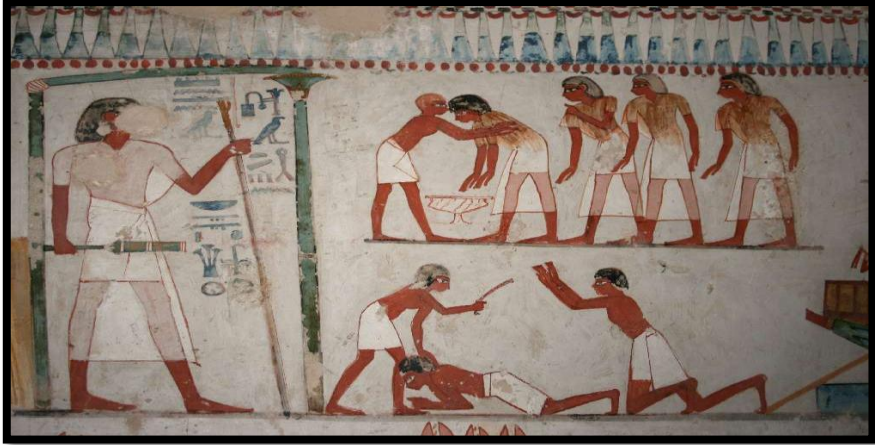
الكاهن الثانى لـ أمون في عهد الملك تحوتمس الثالث (١٤٩٠-١٤٣٦ ق.م.)
(٣٧) ظهر على جدران مقبرته (شكل رقم (٧)) عدد من الفلاحين وهم يقدمون
منتجاتهم من الأوز واللبن، بينما يظهر منظر يمثل اثنين راكعين وأحد
الأشخاص يضرب أحدهم بالعصا. (٣٨)



شكل رقم (٧) مناظر جمع الضريبة وتطبيق العقوبة من مقبرة بوى أم رع
Davies, N. de G., The Tomb of Puyemre at Thebes, Vol. 1, New York,
1922, pl. ix, p.152

- مقبرة منا "Mn3":

تقع المقبرة في طيبة (القرنة)، وقد كان يحمل لقب "كاتب الحقول"، كما حصل على ألقاب أخرى أهمها "كاتب حقول رب الأرضين في مصر العليا والسفلى" والمشرف على أراضي آمون، وكذلك مسئول الخزانة خلال عهد تحتمس الرابع ((١٤١٥-١٤٠٥ ق.م))، وأهم ما ورد في مناظر مقبرته (شكل رقم (٨)) أنها قد رسمت صورة واضحة للأنشطة الزراعية، وقد ظهر خلالها بعض المزارعين وهم يؤدون الضريبة، في حين ظهر أحد الأفراد وهو منبطح ليتلقى عقوبة الضرب، وآخرون في موقف الخضوع. وقد عرف المشهد بأن هؤلاء هم المتخلفون عن دفع الضريبة.^(٣٩)



(شكل رقم (٨)) منظر من مقبرة منا

Menna-TT 69, p. 4,

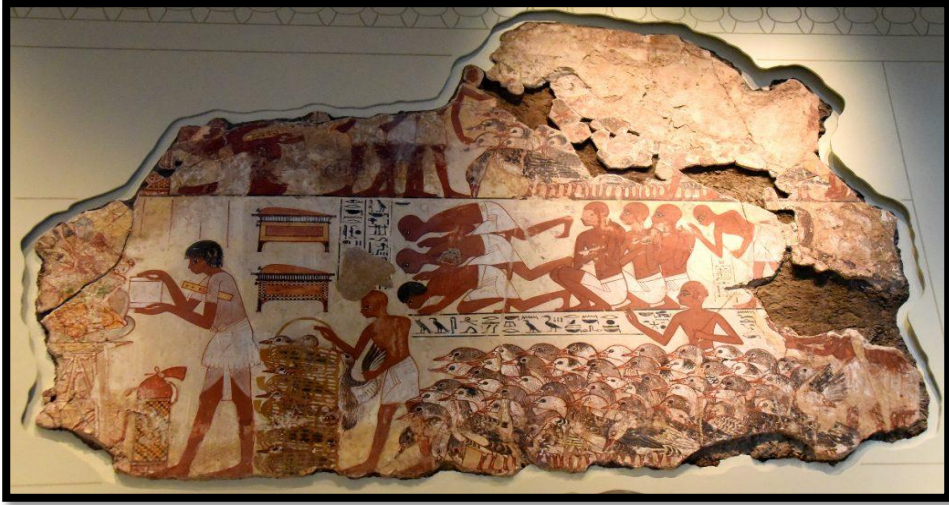
بدون تاريخ نشر (تم الاطلاع عليه في ١٠/٧/٢٠٢١)، رابط الموقع:

https://www.osirisnet.net/tombes/nobles/menna69/e_menna_04.htm

- مقبرة نب-أمون "Nb-imn":

تقع المقبرة في دراع أبو النجا^(٤٠) وهي تعود إلى عصر الملك تحتمس الرابع، ومن أهم ما سجل في أحد المناظر الخاصة بجمع الضرائب (شكل رقم (٩))

منظر ستة مزارعين وقد كان ثلاثة منهم في وضع يشبه السجود، ومن خلفهم رجل يحمل عصا ويقول للواحد منهم: "اجلس ولا تتكلم!"^(٤١)



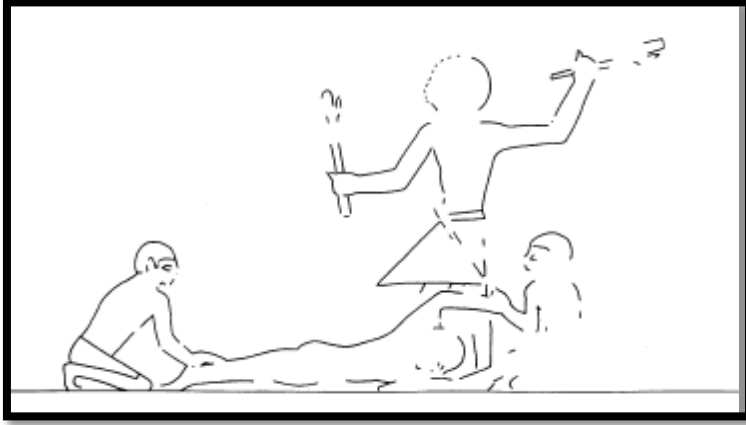
(شكل رقم ٩)) أحد أهم مناظر مقبرة نب-آمون يصور بعض المتخلفين عن دفع الضريبة
[https://etc.worldhistory.org/exhibitions/egyptian-tomb-chapel-scenes-
/nebamun-british-museum](https://etc.worldhistory.org/exhibitions/egyptian-tomb-chapel-scenes-/nebamun-british-museum)

- بردية موك Mook :

ترجع إلى عهد تحوتمس الرابع (١٤١٥-١٤٠٥ ق.م)، والتي أشارت إلى توقيع العقوبة على أحد المتهربين من دفع الضرائب بعد محاكمته بعقوبة تمثلت في مائة جلدة، حيث قام أحد الأشخاص ويدعى سوبك-حوتب *Sbk-htp* ويشغل وظيفة رئيس الأختام^(٤٢) برفع دعوى قضائية ضد أحد الفلاحين من أصحاب الأراضى، اتهمه خلالها بالتهرب من دفع الضريبة المقررة عليه^(٤٣)، ويعلق البعض بأنها سابقة هامة حيث أشارت إلى توقيع عقوبة التهرب الضريبي للمرة الأولى بعد إجراءات قضائية وليس بشكل فوري كما حدث في الشواهد الأثرية سابقة الذكر.^(٤٤)

وجدير بالذكر أن العصي المستخدمة في العقاب كانت العصي القصيرة وذلك منذ عصر الدولة القديمة وحتى الدولة الحديثة، وإن كانت عصا جامع الضرائب

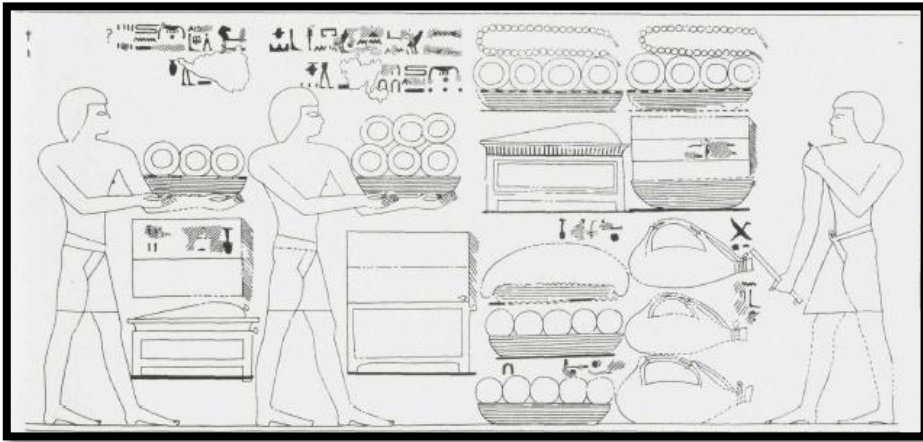
في الدولة القديمة أحياناً كانت تأخذ شكلاً أكثر تميزاً، حيث كانت تنتهي بيد مفتوحة كما في الشكل الموضح أدناه (شكل رقم (١٠))



شكل رقم (١٠) أحد أفراد جامعي الضريبة و بيده العصا من الأسرة السادسة

Fischer, H. G., Notes on Sticks and Staves in Ancient Egypt,
Metropolitan Museum Journal, Vol. 13, 1978, p.19

وكذلك هناك مشهد (شكل رقم (١١)) لأحد جامعي الضرائب من الأسرة الثامنة عشرة وهو يحمل عصا بها حلقة في إحدى طرفيها. (٤٥)



(شكل رقم (١١)) أحد جامعي الضرائب (يمين الصورة) وبيده العصا المستخدمة في العقوبة من الأسرة الثامنة عشرة

Davies, N. de G., The Tomb of Rekh-mi-Re at Thebes, vol. II, New
York, 1943, p. 29

ومن خلال مشاهد الضرب السابقة، يمكن ملاحظة بعض الإختلافات في تصوير الحالات عبر العصور، هذا إلى جانب أن الضرب كان يتم على الظهر وليس على القدم، ويذكر أن امساك تلك العصا التي تُمنح للمسؤولين خاصة في حالة جمع الضرائب مثلت بشكل أساسي سلطة إنفاذ القانون.^(٤٦)

- الاحتياطات التي تم اتخاذها ضد التهرب الضريبي:

تتمثل تلك الاحتياطات في كل ما من شأنه تلافى وقوع مشكلة التهرب الضريبي من حيث إحكام السيطرة على عملية جمع الضرائب، ويمكن عرض تلك الاحتياطات على النحو التالي:

أولاً - التشريعات القانونية :

بالنسبة للتشريعات المصرية على الرغم من قلتها إلا أن هناك بعض الأمثلة التي تشير إلى وجود قوانين تهدف إلى التحكم في مشكلات التهرب الضريبي بنوعيه، ومن الملاحظ أن تلك التشريعات كانت تهدف إلى معالجة المشكلات المؤدية إليه، فبالنسبة للضرائب المفروضة على الإنتاج، فقد سبق القول أن الملك حو-أم-حب (١٣٢٣-١٢٩٥ ق.م)-الأسرة الثامنة عشرة- قد أصدر مجموعة من التشريعات التي هدف من ورائها إلى القضاء على بعض المشكلات الخاصة بالفساد الإداري الذي تفشى في البلاد منذ عهد الملك أمنحتب الرابع (١٣٦٠-١٣٤٣) ق.م-كما يذكر البعض- وكانت من أهم تلك المشكلات ما يتعلق بجباية الضرائب، فبعد مراجعة تشريعات حور-أم-حب، كانت المواد (١-٢-٣-٥-٦) تهدف إلى التصدي للسرقة التي تمارس أثناء جمع الضرائب^(٤٧)، ولكن بإمعان النظر فيها يتضح أيضاً أنها تدخل ضمن الإجراءات الاحتياطية لمنع التهرب الضريبي، حيث توعدت من يحول دون إيصال الضريبة بأى شكل كان، بعقوبة جدد الأنف والنفى إلى ثارو على الحدود الشمالية الشرقية لمصر، وقد مثلت تلك التشريعات الخاصة بالضرائب

غالبية المواد التي أصدرها الملك، وكان أهمها ما يلي-على سبيل المثال لا الحصر:

في المادة الثانية ورد الآتي:

"إذا وجد موظف مواطنًا صاحب سفينة قد سلب متاعه، وأن حمولة هذه السفينة قد سرقت، وبذلك أصبح هذا المواطن مسلوبًا متاعه .. وأمسى لا يملك شيئًا،.. فإن جلالتي قد أمر بأن يعد معافاً..".

في المادة الثانية ورد الآتي:

"إذا وجد موظف مواطن صاحب سفينة قد سلب متاعه، وأن حمولة هذه السفينة قد سرقت، وبذلك أصبح هذا المواطن مسلوبًا متاعه .. وأمسى لا يملك شيئًا،.. فإن جلالتي قد أمر بأن يعد معافاً..".^(٤٨)

ويتضح من خلال النصوص السابقة أن أحد أهم أسباب التهرب الضريبي هو عدم القدرة على تسليم الضريبة أو فقدان الإنتاج بأي شكل كان كما سبق إيضاح ذلك السبب من قبل، وذلك وفقا للفترة الزمنية التي حددها الملك، ومن ثم فقد وضع تلك القواعد القانونية التي من شأنها إيقاف تلك المعوقات، خاصة مع ملاحظة أن تلك المعوقات تدخل ضمن الأسباب اللاإرادية للتهرب الضريبي.

مما يعني أن الفرد الذي تخلف عن أداء ضريبته في هذه الحالة قد أصبح معفيا بالقانون، ولا يعاقب عن تخلفه، وتسقط عنه نهمة التهرب.

وجدير بالذكر أنه في أواخر الأسرة السادسة والعشرين، أنشأ الملك أحمدس الثاني (أماسيس) (٥٧٠-٥٢٦ ق.م نظاما عرف باسم "الإقرار الطوعي" حيث يُطلب من كل فرد من أفراد الشعب الإبلاغ عن مصدر رزقه من أجل ضبط التقييم الضريبي، ويعاقب غير الملتزمين بالإعدام^(٤٩)، وذلك وفقا لما ذكره هيروdot على النحو الآتي:

"كذلك أرسى أماسيس عرفا عظيما أخذ به المشرع
صولون وحمله إلى أثينا، ومازال يعمل به هناك إلى
اليوم، ويقضى بأن يبين كل مواطن، في موعد معين من
كل عام، أمام حاكم الإقليم، مصدر دخله ومعيشته،
والموت عقاب من يقصر في تقديم هذا البيان".^(٥٠)

ويتضح من خلال هذا الإجراء القانوني أن الملك قد أراد إجبار المواطن على
متابعة الدولة له، للتأكد من إلتزامه ناحيتها بما يؤديه من ضرائب، وهذا إجراء
إستباقي -حسبما ترى الباحثة- حيث حرصت خلاله الدولة أن تجعل الكشف
عن الدخل بيد المواطن ذاته، وتحت مسؤوليته حيث شددت العقوبة خلاف
ذلك، وهو مايشبه الإقرار الضريبي المعروف في وقتنا هذا.

ثانياً: إجراءات إدارية:

وقد تمثلت في أربع نواحٍ أساسية، يمكن عرضها على النحو التالي:

١. مراعاة معايير العدالة "ماعت":

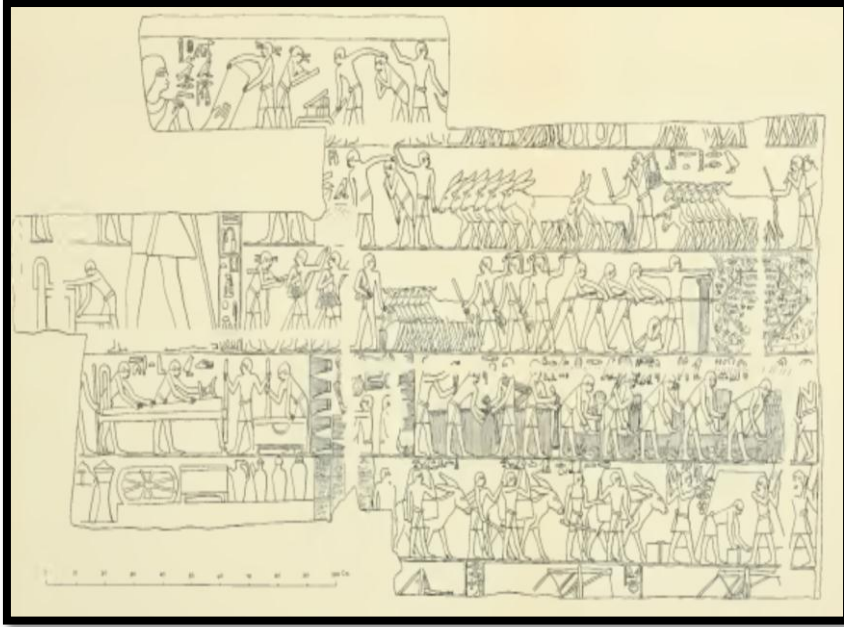
بالنسبة للضريبة المفروضة على الإنتاج، فقد كان الملوك يراعون اعتبارات
العدالة والتيسير عند فرض الضريبة أوتحصيلها، فكانت قيمة الضريبة تختلف
تبعاً لدرجة خصوبة الأرض، وتبعاً لحجم فيضان النيل، وحتى يتم تحديد
الضرائب بطريقة عادلة كانت الدولة تكلف بعض موظفيها بإعداد تقارير دورية
عن منسوب مياه النيل، ورغبة في التيسير على الممول، كانت الدولة تقبل أداء
الضريبة على دفعات، كما كانت تتنازل أحيانا عن كل أو جزء من الضريبة
بصفة مؤقتة أو دائمة، إذا كان هناك مبرراً لذلك.^(٥١)

وقد أشارت بعض الشواهد الأثرية إلى ذلك من خلال ما ورد عن أمنمحات
(أمينى) حاكم إقليم الوعل(الإقليم السادس عشر من أقاليم مصر العليا)، الذى
أكد على أنه توخى العدالة المطلقة فى حكمه بشكل عام وفيما يخص إجراءات
تحصيل الضرائب بشكل خاص، حيث يذكر ما يلى :

" لم أبعد راعياً، ولم أحجر على عمال رئيس أنفار مقابل
الضرائب المستحقة عليه، ولم يكن بين قومي يائس أو
جوعان ... وعندما تعاقبت سنوات القحط أشرفت على
إستغلال إقليم الوعل من شماله إلى جنوبه وكفلت الحياة
لأهله ووفرت لهم الأوقات فقل بين هم المحتاج... وعندما
عادت الفيضانات العالية وازدادت المحاصيل، وتوفر كل
شيء، وتجاوزت عن متأخرات الضرائب.." (٥٢)

٢. الحصر (أو الإحصاء) الضريبي :

أدركت الإدارة المركزية في الدولة المصرية أهمية الحصر الضريبي في الحياة
الزراعية، حيث دأب الملوك منذ عصر الأسرتين (الأولى والثانية) على إجراء
حصر للملكيات الزراعية والحيوانية على وجه الخصوص بصورة شبه دورية،
لتحديد القيمة الضريبية المستحقة للدولة، وكان حكام الأقاليم وموظفهم يمثلون
الأداة التنفيذية للدولة باسم الملك فيشرفون على الإحصاء (٥٣)، وقد كان إحصاء
التعداد في بدايته خاصاً بثروات البلاد من الذهب والحقول بغرض حصرها
والاستفادة منها وتقدير الضرائب عليها (٥٤)، كما شمل الماشية أيضاً "حيث ظهر
ذلك في أحد مناظر مقبرة الكاهن "ور-إير-إن-بتاح"*Wr-ir-n-Pth* كاهن
معبد الشمس الخاص بالملك نفر-إير-كا-رع"*Nfr-ir-k3-r* ثالث ملوك الأسرة
الخامسة والملقب بعدة ألقاب من بينها مشرف دار الكتابة-الخاصة بتسجيل
الإحصاءات-، وقد ظهر كمشرفاً على أعمال حصر الماشية، مع عبارة :
"إحضار القطيع من أجل تسجيل الضريبة" (٥٥). (شكل رقم (١٢))



(شكل رقم (١٢)) أحد مناظر الحصر الضريبي للأنشطة الزراعية من مقبرة ور-إيرن-بتاح
James, T.G.H., Hieroglyphic Texts from Egyptian Stelae Etc., Part I,
(London 1961), pl. 29,2 , no. 718

ولم تكن الإدارة المركزية تقتصر على تسجيل الأراضي عامة بل كانت تقوم بتسجيل عدد الأفراد الذين يقيمون في كل منها^(٥٦)، وفي عصر الدولة الحديثة كانت الدولة تحدد المساحة التي يجب على الفلاح زراعتها ببعض المحاصيل، كما كانت تنظم حق المزارعين في الانتفاع ببعض الأراضي الزراعية، ومن ناحية أخرى، فقد استخدموا الحبل ذا العقد لتقدير مساحة الأرض ضمانا لتقدير الضرائب المفروضة عليها من جهة وللتأكد من عدم التلاعب في الحدود من جهة أخرى، وقد عثر على صورة لأحد المزارعين في حقله وقد كتب بجانبه ما يلي:

"أقسم بالإله العظيم رب السموات أن الحدود الصحيحة في مكانها"
كما ظهر في أحد المناظر على جدران مقبرة "منا" (شكل رقم (١٣)) مسؤل الخزانة خلال عهد تحتمس الرابع ((١٤١٥-١٤٠٥ ق.م)) الذي سبق ذكره-

صورة تمثل عملية المساحة التي يقوم بها المساحون من خلال حبل ذي عقد. (٥٧)



شكل رقم (١٣) منظر الحبل الذي يستخدم في تقدير مساحة الأرض نظير، وليم: الثروة النباتية عند قدماء المصريين، القاهرة، ١٩٧٠، ص. ٤٨ وعن أهمية التدوين الضريبي وقت الحصاد، يذكر ابيو-ور:

" انظر ... إن الحصاد يحدث، ولكن لم يُدون عنه شيء،

والكاتب يجلس في مكتبه ولكن يداه لا تعملان شيئاً.. " (٥٨)

ويعنى النص أن التدوين الضريبي قد مثل أحد أهم مظاهر سيطرة الدولة على البلاد، لإرتباطه بوحدة من أهم مصادر الدخل.

وجدير بالذكر أن تقدير الضرائب كان من اختصاص المفتشين الملكيين الملحقين بالقصر الملكي، إذ كانوا يقومون بتقدير الأراضي وغيرها ويقررون الضرائب المناسبة عليها، وكان النظام المتبع لضبط عملية تحصيل الضرائب يتضمن إعداد تقارير شهرية يبعث بها جميع الموظفين المحليين المختصين إلى الوزير متضمنة كافة صكوك التوريد والنفقات ومصحوبة ببيانات عن حالة مياة النيل، التي تقرر على أساسها الضرائب في السنوات المقبلة. (٥٩)

ومن ناحية أخرى، فقد كان من حق المزارع رفع شكواه إلى الملك، وخير مثال على ذلك ما حدث في عهد الملك رمسيس الثالث (١١٩٨-١١٦٦) ق.م، حيث تقدم شخص يدعى "أمون إم وى" وكان مشرفا على أحد المعابد بشكوى

لأن الضرائب المقررة عليه كانت عالية في الوقت الذي لم يتلقى المستلزمات والمؤن التي تلزم الدولة بتقديمها له. (٦٠)

٣. تنظيم الهيكل الإداري من أجل متابعة مختصات الضريبة :

كانت المهام الإدارية الخاصة بالضرائب تخضع بشكل مباشر للوزير خلال عصر الدولة القديمة، أما منذ عهد الدولة الوسطى فقد أصبح هناك ما يعرف باسم "وزير الأختام" التي كانت اختصاصاته كلها مالية، مثل رئاسة بيت المال وتحصيل الضرائب، ومراقبة كل ما يدخل خزينة الدولة ، وقد كان يرأس عددا كبيرا من الكتبة الذين كانوا يتقنون الحسابات والاحصاء و الضرائب وإعداد التقارير (٦١)، ففي مقبرة الوزير "رخمى-رع" - الأسرة الثامنة عشرة- قائمة عن الضرائب التي جبيت من اثنتى عشرة مقاطعة من مقاطعات الوجه القبلى، وقد صورت تحت عنوان :

"تقدير حسابات ديوان الوزير" (٦٢)

وقد ورد في مقبرة خيتى الأول حاكم إقليم إهناسيا -أنه قد أدى الضرائب المقررة على إقليمه على أن ذلك من ضمن مهامه، وذلك على النحو التالى:

"لقد قمت بتحويل جميع الضرائب - التي وجدتها مقدرة

من قبل أسلافي". (٦٣)

ويذكر أيضا أن مصر القديمة أول من قامت بعمل نظام السجلات الضريبية المنظمة، وكذلك كان لديها أجهزة مكافحة التهرب الضريبي، فاعتمدت آلية تحصيل الضرائب في جوهرها على جامعي الضرائب ذوي الأجور المرتفعة وهم الكتبة (٦٤)، وقد كان الكتبة مقيّمو الضرائب يحتفظون بسجلات حول من يمتلك حق ملكية الأراضي بالإضافة إلى مساحة حقولهم، كما كانوا يجمعون البيانات السنوية ونصف السنوية عن طريق عد الماشية والتحقق من غلة المحاصيل. وجدير بالذكر أن دافعى الضرائب لم يكونوا فقط من فئة المزارعين ولكنهم الأكثر شيوعًا. (٦٥)

ففي عصر الدولة الوسطى، عمل الملك أمنمحات الأول (١٩٨٥-١٩٥٥) ق.م على سياسة الإصلاح الإقتصادي، عن طريق تحصيل الضرائب، حيث كان يوجد موظف يدعى "رئيس مراقبي أراضى الخزانة الملكية" وكان يشرف على الضرائب^(٦٦)، وقد مُدح أمنمحات (أمينى) لخدماته الإقتصادية في عصره، ففي كل عام كان يجرى إحصاء يحسب فيه الإنتاج الجديد، كما كان يحمل الضرائب المقررة إلى القصر الملكى ولم توجد عليه أية متأخرات، يذكر أحد النصوص المدونة على مقبرته ما يلى :

"نفذتُ كل الذى قيل لىّ أنا سيد اللطف دائم الحب،
الحاكم محبوب مدينته، وقد أمضيتُ الآن سنوات كحاكم
فى إقليم الوعل، كل أعمال الإدارة الملكية أصبحت تحت
إمرتى، لقد أعطانى رئيس فرق الأعمال ال هامة الخاصة
بحراس إقليم الوعل ثلاثة آلاف ثور من مقارن هم (من
ثيران هم المقرنة وقد مدحتُ بسببها فى القصر الملكى
كل سنة تعداد (إحصاء ضريبة) وقد حملتُ كل
ضرائبهم للقصر الملكى، لا توجد متأخرات عندي" ^(٦٧)

ولعل حرص أمينى على تقديم الضريبة إلى القصر الملكى من إقليمه وبهذه الوفرة يُعتبر دلالة واضحة على نجاح الملكية فى النصف الأول من الأسرة الثانية عشرة فى تحقيق أهدافها فى الإشراف الإقتصادى على الأقاليم، وإزدياد ثرواتها من خلال ما تقدمه من ضرائب، خاصة مع حرص أمينى على إجراء إحصاء الماشية كل موسم تجمع فيه الضريبة. ^(٦٨)

ولما كان تحصيل الضرائب من بين أهم مسؤوليات الوزير-كما سبق القول- فقد كان عليه توظيف شبكة من المفتشين لمنع التهرب الضريبى^(٦٩)، وقد عثر على نقش من عهد الملك سنوسرت الأول (١٩٦٥-١٩٢٠) ق.م فى منطقة الحمامات، ورد فيه الحديث عن تجهيز الحملة التفتيشية على مخزن الحبوب والخزانة والمخزن الملكى، ثم كتب التقرير الخاص بذلك على النحو التالى:

"زود مخزن الحبوب الخبز والبيرة والمخزن الملكي باللحوم والطيور والخزانة
المعدات الفنية" (٧٠)

وقد ورد في المادة الخامسة من تشريع حور-أم-حب ما يلي:
"إذا جاء بعض (المفتشين)..من قبل الملك (له الحياة
والسعادة والصحة) لعمل إحصاء ماشيته.."

وقد كان الموظفون يقومون برحلات تفتيشية ينزلون فيها ضيوفا على العمد
ويلتزم الأهالي باستضافتهم، ويتضح من خلال نص المادة السادسة أن العمد
كانوا يفرضون إلتزامات عينية على الأهالي، منها تسليم قدر من الخمر، حيث
ورد في النص الآتي:

"بالنسبة (لكهنة مائدة الشراب) في بيت الزوجة الملكية
وكذلك كتبة مائدة الشراب للحريم الذين يسيرون في
ركاب العمد، يطلبون إبريق من الخمر، من الناس
الذين يصعدون أو يهبطون في النهر، حسبما كان
يطلب قديما من العمد في عهد الملك تحوتمس
الثالث...وبالنظر لخطورة هذه الحالة، أمر جلالتى
بعدم سلوك هذا المسلك إبتداءً من اليوم..." (٧١)

ويتضح من النص السابق أن الملك حور-أم-حب لكى يضمن تحقيق مبدأ
العدالة في جباية الضرائب، فقد اعتبر السلوك السابق ذكره لونا من ألوان
الابتزاز الذي يؤثر سلبا على الشعور العام تجاه أداء الضريبة، ويعزز من
الميل إلى التهرب الضريبي، ومن ثم كان لزاما عليه الحيلولة دون ذلك_حسبما
ترى الباحثة_.

وفى أحد النصوص الأثرية التي ترجع إلى عهد الملك سنوسرت
الأول(١٩٧٤-١٩٢٩)ق.م، وهو عبارة عن ترنيمة موجهة للمعبود أوزير-وقد
فقد اسم الشخص صاحب الأثر-ورد من بينها العبارة الأتية :

".. ونوجه الشكر على نجاح التفتيش الذي أجرى على الأبقار المقدسة في حضور المجلس الكبير.."^(٧٢)

- ثانياً: التهرب من خدمة الدولة :

تتمثل الخدمة الإجبارية للدولة في القيام بالمشاركة في بعض أعمال الزراعة والمنشآت والإلتحاق بالقتال في الجيش وقت الحاجة، وكانت هذه المهمة تدخل في مفهوم الإلزام الضريبي، وبالتالي كان التهرب منها تهرباً ضريبياً، ويمكن تفهم أسباب التهرب من خدمة الدولة على النحو التالي :

١. ترك المكلفون بالخدمة لعملهم الأصلي:

إن الإلزام بهذه الخدمة يتطلب بالضرورة أن يترك المكلفون عملهم الأساسي، والاشتغال بعمل آخر قد لا يتناسب مع قدراتهم الجسدية وميولهم النفسية، مما يدفع البعض منهم إلى التهرب من تلك الخدمة، ففي أحد النصوص التي ترجع إلى عصر الدولة الحديثة، وبالتحديد الأسرة التاسعة عشرة، يذكر أحد الكتبة ويدعى "إنينا" شكواه إلى سيده كاتب الخزانة، أن أحد المشرفين ويدعى "سبا" Sb3 قد أخذ بعض العاملين تحت سلطته لأداء الخدمات الإجبارية، وطالب القضاة "سبا" أن يترك العمال الذين أخذهم.^(٧٣)

وفي إحدى البرديات التي تنتمي لعصر الدولة الوسطى والمؤرخة بالعام الحادي والثلاثون للملك أمنمحات الثالث (١٨٧٤-١٨٥٥) ق.م - الأسرة الثانية عشرة هربت إحدى العاملات، وقد حكم عليها غيبياً حتى يتم العثور عليها، حيث يذكر النص الآتي:

"ابنة سينحور، تيتي،... ، تلك المرأة، وقد صدر (أمر) بإطلاق سراح (أسرتها) في المحكمة، وقد صدر (أمر) ضدها وفق ما هو متبع تجاه الهاربين من الخدمة ، أغلقت القضية ."

لقد نجحت الفتاة في الهرب مدة من الزمن، وكان من بين الإجراءات السائدة أن يتم احتجاز أسرة الهارب من الخدمة بصفقتهم "رهائن"، وكانت تلك العادة سائدة خلال عصر الرعامسة، ويرجح أن هذا الإجراء قد تم استخدامه بشكل رئيسي ليس كشكل من أشكال العقاب، ولكن كضمان عودة الهارب، ثم تم استبعاده بعد أن ثبت أنه غير فعال حيث كان يتم الإفراج عن النساء والأطفال في معظم الحالات.^(٧٤)

وفى حالة أخرى تسبب الهارب ابن "سوبك-خو" *"Sbk-ḫw"*، في الحكم على قبطان السفينة الذي ساعده على الهروب، فعوقب بحرمانه من وظيفته وسجنه، فقد ورد في النص ما يلي:

" صدر أمر من السجن الكبير ... ورد فيه: تم تسليم ... عائلة الشخص الذي كان سجن بسبب التواطؤ (؟) في مؤامرتة (؟)، والذي شطب اسمه من وظيفته، وهو "منتوحتب، ابن ...".

وقد ورد نص العقوبة في نفس البردية التي احتوت العديد من حالات الهروب من الخدمة، ولكن كانت العقوبة ضد شخص يدعى "منتوحتب" *"Mntw-ḫtp"*:

"فيما يخص الهارب " منتوحتب" ، ...

صدر (أمر) من قبل السجن الكبير .. أن يُكلف بالعمل في الأراضي المحروثة هو وأسرته إلى الأبد .. قرار من المحكمة ...

وقد تم إيداع الرجل و عائلته في مؤسسة السجن الكبير الخاصة بذلك ...".^(٧٥)

ويتضح من النص السابق أنه في حالة هذا الهارب كانت العقوبة تتمثل في إيداع الهارب في السجن مع إلزامه بالعمل مدى الحياة، أما عن عقوبة منتولوتب فقد شملته وعائلته، مما يعنى تورطهم في هروبه إن كان قد ثبت ذلك فعليا، فكما سبق القول لا تشمل العقوبة الأهل إلا في هذه الحالة.

ويذكر أيضا أن التهرب المتعمد من العمل الإجباري كان يقع ضمن مسئولية مؤسسة متخصصة في ذلك الأمر، وهذه المؤسسة تحتوى على سجون يتم إيداع المعاقبين فيها ومباشرة عملهم، وجدير بالذكر أن مدة تغيب المكلف بالخدمة كانت عاملاً مهماً في تقييم جريمته، حيث يُفترض أن الغياب الذي يتجاوز نصف عام يصنف كفتة جنائية أعلى، وبالتالي فإن صاحبه يتعرض لعقوبة أشد من الذي سلم نفسه قبل انقضاء الستة أشهر. (٧٦)

٢. الشدة المتبعة من قبل بعض المشرفين على العمل :

هناك بعض النصوص التي تشير إلى الشدة المتبعة مع العمال أثناء العمل، حيث ورد في البردية-سابقة الذكر-سوء المعاملة من قبل بعض المشرفين على النحو التالي:

"اثنين من مزارعي الأراضي الصغيرة للملك هربوا
من أمام وجه سيد الإسطبل ، "تفرلروت" ، بعد
تعرضهم للضرب من قبله". (٧٧)

هذا إلى جانب أن التغيب ولو ليوم واحد، كان يعرض صاحبه للجلد، مثلما ورد في أحد النصوص التي ذكر فيها:

" الملزمون بالعمل في الحقول (والمقصود الخاصة
بالدولة) ...، يُعاقب الغائب منهم بخمسين جلدة
ولو كان يوم واحد" (٧٨)

- الإجراءات التي اتخذها الملوك ضد التهرب من العمل الإجباري:

من خلال ما سبق عرضه من الأسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي فقد تنبه بعض الملوك إلى مراعاة بعض الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة العمل الإجباري، والحد من بعض الممارسات التي تمثل عاملاً أساسياً في نفور العامة من أداء تلك الخدمة، فبالنسبة لتكليف الأفراد -أحياناً- بأكثر من عمل

في آن واحد، فهناك مرسوم الملك نفر إير كارع (٢٣٧٣-٢٣٦٣) ق.م- الأسرة الخامسة- موجه لرئيس الكهنة "حمور"، الذي ورد فيه:

"غير مسموح لأى فرد له السلطة أن يأخذ أي كاهن أو فلاح من الذين

يعملون في حقول الإله، وذلك لأنهم معفون من ذلك للأبد ... "

وبذلك فقد منع الملك هذا الإجراء ومن الملاحظ أنه قد تم منذ تلك الفترة القديمة في تاريخ البلاد، ومن ناحية أخرى، كان نقل بعض العمال من حرفهم إلى أخرى أحد أهم أسباب التهرب من خدمة الدولة، فقد قرر الملك سيتي الأول (١٣٠٩-١٢٩١) ق.م، في مرسومه المعروف باسم "مرسوم نوري" تلافياً لهذا العامل المتسبب في الأزمة، حيث ورد ما يلي:

"أما عن أي نائب ملك في كوش، أو أي رئيس رماة،

أو عمدة مدينة، أو أي مدير بيت، أو أي فرد يستولى

على شخص تابع لبيت من ماعت" (معبد الإله) بنقله

من منطقة إلى منطقة أخرى من أجل إلحاقه للعمل في

الحرث أو الحصاد"، وكذلك كل من يستولى على أي

امرأة أو أي شخص تابع لبيت من ماعت رع" ... فإنه

يعاقب بجلده ثمانين جلدة وخمسة جروح دامية، هذا إلى

جانب إرغامه على القيام بالعمل الذي كان يقوم به

التابع للمقر عن كل يوم سيمضيه معه ويؤدى ذلك

لبيت "من ماعت رع". (٧٩)

وإن كان قرار الملك في هذا الشأن قد اختص بعمال معبد محدد دون سواه، إلا أن القرار في ذاته يلقي الضوء على تلك المشكلة المتبعة في العمالة الإجبارية الموجهة من قبل الدولة.

كما كان العمال إلى جانب يتلقون الرعاية اللازمة، فهناك نص للملك رعسيس الثانى (١٢٧٩-١٢١٢) ق.م، وهو موجود في لوحة تذكارية أقامها

الملك في معبد أون، وقد كان يتحدث فيها بكلمات خاصة بعمال المحاجر الذين ساهموا في صناعة كافة التماثيل، فكانت كلماته على النحو التالي :

"استمعوا إلي .. أنا رعمسيس الذى أهب الحياة.. أنا أدمع مركزكم لتقولوا أن حبكم لى هو الذى يدفعكم إلى العمل من أجلى، لقد وفرت لكم الكثير من الطعام، لكى تحيوا حياة طيبة لتتقنوا عملكم .. إن المخازن ملاءى بالحبوب، حتى لا يأتي يوم تجوعون فيه، لقد دفع لكل منكم أجره لمدة شهر..".^(٨٠)

وفيما يخص تعسف بعض المشرفين مع المتغيبين من الخدمة لعدة أيام، فقد كان يتم مراعاة ظروفهم من خلال السماح لهم بالتغيب لعذر قهرى كالمرض أو غيره، تشير أوستراكا مؤرخة في العام الأربعين من حكم الملك رعمسيس الثاني، محفوظة في المتحف البريطاني، كتب عليها رئيس العمال أسماء عماله، البالغ عددهم ٤٣ عاملا، وأمام كل عامل عدد الأيام التي تغيبها عن العمل، وأعدار التخلف عن العمل بالمداد الأحمر، وكذا التأخير عن نوبة العمل، وكان من بين الأسباب "المرض بعدوى، أو لدغة عقرب، حيث كتبت الوثيقة على النحو التالي:

"حوى نفر: ٢ شتاء، يومى ٧، - مريض، ٣ صيفا، يومى ٣،٥ - مصاب برمد"
"سبا: ٤ فيضان، يوم ١٧ - لدغته حية، ١ شتاء، يوم ٢٥ - مريض".^(٨١)

ومن ناحية أخرى فقد خضعت العمالة الإجبارية إلى الإشراف الكامل من الدولة، فعلى سبيل المثال، يذكر أنه في العالم الثالث للملك رعمسيس الرابع(١١٥١-١١٤٥) ق.م قام بنفسه بزيارة وادى الحمامات وزيادة عدد المكلفين بالعمل هناك بأكثر من ٨٠٠٠ رجل مع ١٥٠ حرفياً ماهراً.^(٨٢)

ومن ناحية أخرى فقد كان الإحصاء السكانى هو خير وسيلة لتقدير العمالة المطلوبة في أعمال الخدمة الإجبارية، وبالتالي كان من الصعب على الأفراد وكذلك العائلات التحايل في ذلك، مما يعنى أن الإحصاء في حد ذاته قد مثل أحد أهم وسائل التصدي للتهرب من الخدمة.

الخاتمة :

١. إن مفهوم الضريبة في مصر القديمة كان يختلف كثيرا عن مفهومها في العصر الحديث، وعلى إثر ذلك فإن مفهوم التهرب الضريبي أيضا لهذه الفترة يصبح مختلفا أيضا وإن اتفق في المسمى.
٢. إن الفرد بذاته وما يملكه هو ملك للمملكة المصرية القديمة ممثلة في شخص الملك، وتلك العقيدة الفكرية هي التي تمحور حولها مفهوم الضرائب بشتى صورها.
٣. أن الاستقرار السياسى والاقتصادى عاملان أساسيان في نجاح التحصيل الضريبي باعتباره أحد أهم موارد الدخل في مصر القديمة.
٤. عقوبة التهرب الضريبي كانت تتم بشكل عاجل فوري كما ظهر في أغلبية الأدلة الأثرية، فبالضرائب يستقيم النظام الملكى ويقوى كما ذكر ايبور-ور.
٥. كان التهرب من الخدمة له عواقب وخيمة على الهارب من ناحية، وكذلك على كل من ساعده حتى ولو كان من أهله، كما أن سعيه للتهرب من الخدمة والتي عادة ما تكون لمدة من الزمن، يتسبب في عقوبته بالخدمة طوال عمره في مؤسسة خاصة تتولى متابعة تلك العقوبة.
٦. كان كبار موظفي الدولة مثل الوزراء وحكام الأقاليم ذوى مسئولية مباشرة عن إحصاء الضرائب وجمعها، وتقديمها للملك في عاصمته.
٧. من الملاحظ أن التشريعات القانونية سواء الخاصة بالملك حور-أم-حب أو الملك أحمس الثانى لم تكن تتعرض للتهرب الضريبي بشكل مباشر، وإنما أشارت إلى الوسائل التي تحول دون ذلك.
٨. شكلت الاضطرابات السياسية خطرا كبيرا على النواحي الاقتصادية بشكل عام، حيث كانت سببا رئيسيا في تملص بعض المناطق على أداء ضرائبها.

٩. شكلت الإحصاءات أحد أهم أوجه السياسات التي تهدف إلى السيطرة على عملية جمع الضرائب وتلافى التهرب الضريبي قدر الإمكان، ومن الملفت للانتظار أن يتطور هذا الإجراء في عهد الملك أحمس الثاني ليصبح مسئولية دافع الضريبة من خلال تقديمه إقرارا توضيحيا لدخله بشكل سنوي.
١٠. يعد الكتبة أهم أعضاء التنظيم الحكومي للنظام الضريبي، فهم من يقومون بالإحصاء الضريبي، وهم من يقومون بالتسجيل أثناء أداء الضريبة، مما يعكس أهمية هذا القطاع الوظيفي في الحياة العامة آنذاك.
١١. أراد الملك حور-أم-حب أن يقلل مما قد يعتبره العامة مبررا للتمرد على دفع الضرائب، فكثرة الإجراءات المتبعة أثناء حساب الضريبة أو دفعها قد مثل عبأً ثقيلًا على عاتق العامة خاصة في الفترة السابقة لعهدده .
١٢. التفتيش الضريبي ليس فقط من أجل تقدير الضرائب، وإنما أيضا من أجل التأكد من الوضع الاقتصادي للمزارع، وكل ما يتعلق بالعملية الزراعية، وما يفرض عليها من ضرائب.
١٣. شكلت العدالة أحد أهم أوجه التقييم الضريبي-كما ورد في النصوص الأثرية-، فلم تكن مجرد مفهوما سياسيا فقط عند السلطة المصرية القديمة.
١٤. بالرغم من أن بعض النصوص قد أفادت مراعاة معايير العدالة في مسألة تقدير الضرائب وجبايتها، إلا أنه قد ورد في نصوص أخرى كنص هجاء المهن الذي أظهر أن الفلاح كان يعاني كثيرا إذا فشل في أداء الضريبة لأسباب خارجة عن إرادته، حتى وإن اعتبر البعض أن في هذا النص مبالغة أدبية من أجل تمجيد مهنة الكاتب.
١٥. فكرة أن العقوبة عاجلة فورية لا تتطلب تحقيقات قبل تنفيذها، يتناقض كثيرا مع مبدأ العدالة .

١٦. من الملاحظ أن معظم الشواهد الأثرية قد تركزت حول الضرائب الخاصة بالنشاط الزراعي وما يتصل به، مما يشير إلى أن ذلك النشاط كان الأكثر أهمية في مصر القديمة.

قائمة الاختصارات

ÄAT	<i>Ägypten und Altes Testament (Wiesbaden)</i>
JBL	<i>Journal of Biblical Literature. Soc. of Bibl. Lit. (Chico, Calif.). Continue JSBL</i>
ZÄS	<i>Zeitschrift Für ägyptische Sprache und Altertumskunde (Leipzig, Berlin)</i>

الهوامش

(١) حاجم، عبدالرازق حسين: النظام الضريبي في مصر القديمة (٣٠٠-٥٢٢) ق.م-دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية، العدد الثاني والعشرون، جامعة القادسية، ٢٠١٦، ص. ١٦٥، وكذا:

Abdixhiku, L., Determinants of Business Tax evasion in Transition Economies, Doctoral thesis, Staffordshire University, 2013, p. 7.

(2) Gardiner, A. H., The Admonitions of an Egyptian Sage, Hildesheim, 1969, p. 72.

(٣) موسى، أحمد رشاد: دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي، الدراسة الأولى: حضارات ما قبل التاريخ وحضارة مصر الفرعونية، القاهرة، ١٩٩٨، ص. ٢٣٣، وكذا:

Wilkinson, T., The rise and Fall of Ancient Egypt, New York, 2010, p.325

(4) Warburton, D. A., State and Economy in Ancient Egypt: Fiscal Vocabulary of the New Kingdom, University Press fribourg Switzerland, Texas, 1997, p. 101

(5) Romer, M., Gottes- und Priesterherrschaft in Ägypten am Ende des neuen Reiches. Ein religionsgeschichtliches Phänomen und seine sozialen Grundlagen, ÄAT, Vol. 21, 1994, pp. 382-411 ; Schweitzer, S. D., Ancient Egyptian Dictionary, Band I, Dallgow, 2020, P. 2005 ;Porten, B., The Elephantine Papyri in English, Leiden, 1996, p. 54

(٦) محروس، زينب على محمد: الضرائب في مصر القديمة حتى نهاية الدولة الحديثة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص. ١٧٠-١٩٨

(٧) ويعرف التهرب الضريبي-في وقتنا الحالي- بأنه محاولة الممول أو المكلف بالضريبة التخلص من أعباء الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها وذلك يختلف عن المعنى المقصود في هذا البحث، انظر:

مراد، بولحارس: التهرب الضريبي وآلية مكافحته، بحث مقدم لنيل الليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١١، ص. ١٩.

(8) Schweitzer:, Ancient Egyptian Dictionary, Band III, P. 6225.

(9) محروس، الضرائب في مصر القديمة، ص. ١٧٤

(10) Gardiner, A. H., Sign-list, Oxford, 1957, P. 479

(١١) أحمد، صالح أحمد: تاريخ النظام الضريبي في مصر خلال العصر الفرعوني، المنوفية، ٢٠١٧، ص.

٢٣-٢٢

(١٢) لالويت، كلير: الفرعنة في مملكة مصر، ترجمة وتعليق: ماهر جويجاتي، القاهرة، ٢٠١٠، ص. ٢٥٨

(١٣) لالويت، الفرعنة في مملكة مصر، ص. ١٩٧، وكذا:

Frandsen, P. J., Aspects of Kingship in Ancient Egypt, in: " **Religion and Power**", Brisch, N., (Editor), chicAGo, 2008, p.62

(14) Papazian, H., Domain of Pharaoh: The Structure and Components of The Economy of Old Kingdom Egypt ,Chicago, 2005, p. 179

(15) Cooney, K, Labour. In: The Egyptian world, (ed.) Toby Wilkinson, London and New York, 2007, p. 167

(16) Warburton, State and Economy in Ancient Egypt, p. 101

(17) Ezzamel, M., Work Organization in the Middle Kingdom, Ancient Egypt, Organization, Vol. 11(4), 2014, p. 501, Hassan, F. A., Droughts, Famine and the Collapse of the Old Kingdom: Re-Reading Ipuwer, The Archaeology and Art of Ancient Egypt, Essays in Honor of David B. O'Connor, Volume I, 2007, p. 366.

(18) Hassan: Droughts, Famine and the Collapse of the Old Kingdom, p. 366.

(19) Ezzamel: Work Organization in the Middle Kingdom, p. 501

(20) Hassan: Droughts, Famine and the Collapse of the Old Kingdom, p. 366.

(٢١) بردية ويلبور التي ترجع إلى العام الرابع من حكم الملك رمسيس الخامس، انظر:

Katary, S., Land and Landholding, Pharaonic Egypt, In: Encyclopedia of Ancient History, (Blackwell 2013), p. 3

(٢٢) أحمد : تاريخ النظام الضريبي، ص. ٧٥

(23) Porten, B., The Elephantine Papyri in English, Leiden, 1996, p. 16. P. 57

(24) Rollston, C. A., Ben Sira 38:24-39:11 and the "Egyptian Satire of the Trades": A Reconsideration, JBL, Vol. 120, No. 1, 2001, p. 136.

(25) Katary, S. L. D., Taxation (Until The End Of The Thirddintermediate Period), UCLA Encyclopedia of Egyptology, 1(1), 2001, p. 6

(٢٦) ليس المقصود هنا هو حصر جميع حالات التهرب الضريبي، إنما الإشارة إلى بعضها مع توضيح العقوبة.

(٢٧) تعد مصطبة "تي" واحدة من أشهر مقابر عصر الدولة القديمة، وتتميز بتنوع الموضوعات وأهميتها، فضلاً عن جودة تنفيذ نقوشها وحالة حفظها.

(28) Thomas, G., The Mastaba of Ty, P.1 : 8-7-2021, 9:00 pm) :

https://www.osirisnet.net/mastabas/ty/e_ty_04.htm

(29) James, T. G. H., The Mastaba of Khentika called Ikhekhi: Egypt Exploration Society, London, 1953, p.36.

(٣٠) جيميز، ت، ج، الحياة أيام الفراعنة، ترجمة: أحمد زهير أمين، القاهرة، ١٩٩٧، ص. ٧٢، وكذا:

James, T. G. H., The Mastaba of Khentika, p. 21

(31) Macramallah, R., Le Mastaba D'Idout, Le caire, 1935, p. 1

(32) Borchardt, L., Denkmäler des Alten Reiches (ausser den Statuen). Catalogue Général des Antiquités Égyptiennes du Musée du Caire, Nos 1295 - 1808 (Vol. II). Le Caire: 1937, p. 244

(٣٣) موسى، أحمد: آثار سفارة، مجلة عالم الآثار، العدد السادس عشر، ١٩٨٥، ص. ١٠

Duell, P., The Mastaba of Mereruka, Part I, Chicago, 1938, p. 5.

(34) Wilkinson, T., The rise and Fall of Ancient Egypt, New York, 2010, p. 102.

- (٣٥) هو الإقليم السادس عشر من أقاليم مصر العليا.
- (36) Newberry, P. C., Beni Hasan, part II, London , 1893 , p. 47
- (37) Davies, N. de G., The Tomb of Puyemre at Thebes, Vol. 1, New York, 1922, p. 17.
- (38) سليم، أحمد أمين: حضارة مصر القديمة ، الإسكندرية، ٢٠١١، ص. ٢٤١
- (39) Katary , S. L. D., "The Administration of Institutional Agriculture in the New Kingdom ", In: Juan Carlos Moreno Garcia, Ancient Egyptian Administration, Leiden. Boston, 2013, p. 743
- (40) Serour, A., Writing Egypt, The American University in Cairo Press, Cairo, 2010, P. 37
- (41) Porter, B. & Rosalind L.B. Moss, Topographical Bibliography of Ancient Egyptian Hieroglyphic Texts, Reliefs, and Paintings , Vol. I. The Theban Necropolis, Part.1, Private Tombs, Oxford, 1970,p. 257.
- (42) Aly, R., Ceremonial and Economical Life in the Royal Palace of New Kingdom, Egypt, 2015, USA, p. 112
- (43) Spiegelberg , Ein Gerichtsprotokoll aus der Zeit Thutmosis IV, ZÄS, 63,1928 , pp. 105-115
- (٤٤) سليم: حضارة مصر القديمة، ص، ٢٤١
- (45) Fischer, H. G., Notes on Sticks and Staves in Ancient Egypt, Metropolitan Museum Journal , Vol. 13, 1978, p. 19
- (46) El-Shahawy, A., Recherche sur la décoration des tombes thébaines du Nouvel Empire, IBAES, Vol. XIII, 2010, P. 124
- (٤٧) موسى، أحمد رشاد : دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي، الدراسة الأولى: حضارات ما قبل التاريخ وحضارة مصر الفرعونية، القاهرة، ١٩٩٨، ص. ١٨٩
- (٤٨) للمزيد من مواد القانون، انظر :
- لبيب، باهور: تشريع حورمحب، القاهرة، ١٩٧٢، ص. ٣٨-٧٤، وكذا :
- Warburton, D. A., State and Economy in Ancient Egypt: Fiscal Vocabulary of the New Kingdom, USA, 1997, p.188-189.
- (49) Tinhaga, Z. P., From Avoiding 'Double Taxation' Yesterday to Avoiding 'Double Non-Taxation' Today, USA, 2016, p. 25
- (٥٠) تاريخ هيرودوت، ترجمة: عبد الإله الملاح، مراجعة : د.أحمد السقاف، د.حمد بن صراي، أبي ظبي، ٢٠٠١، ص.٢١٣-٢١٤.
- (٥١) موسى، أحمد رشاد : دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي، الدراسة الأولى: حضارات ما قبل التاريخ وحضارة مصر الفرعونية، القاهرة، ١٩٩٨، ص. ٢٣٣، حسن، محمد على عبد الأمير: الحياة الاقتصادية في عصر المملكة المصرية الحديثة(١٥٨٥-١٠٨٠ ق.م)، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد ٥٨، ٢٠١٧، ص.٨-٩ ، حاجم، عبدالرازق حسين، النظام الضريبي في مصر القديمة(٣٠٠٠-٥٢٢) ق.م-دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية، العدد الثاني والعشرون، جامعة القادسية، ٢٠١٦، ص. ١٦٧

- (٥٢) على، صدقة موسى: علاقة ملوك الدولة الوسطى مع حكام إقليم الوعل كما ظهر من مقابر بنى حسن، دراسات في آثار الوطن العربي، العدد ١٦، ٢٠١٤، ص. ١١٦٨-١١٦٩
- (٥٣) الجزائر، محمود عبد المنعم: الأغنام ودورها في الحياة الاقتصادية في مصر القديمة، مجلة أبحاث، العدد السادس، ٢٠١٤، ص. ٨٢
- (٥٤) حاجم: النظام الضريبي في مصر القديمة (٣٠٠-٥٢٢) ق.م، ص. ١٦٩
- (٥٥) الجزائر: الأغنام ودورها في الحياة الاقتصادية، ص. ٨٢
- (٥٦) بترى، سير و.م فلنדרز: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة: حسن محمد جوهر، القاهرة، ١٩٧٥، ص. ١٢٨
- (٥٧) نظير، وليم: الثروة النباتية عند قدماء المصريين، القاهرة، ١٩٧٠، ص. ٤٧
- (58) Gardiner, A. H., The Admonitions of an Egyptian Sage, Hildesheim, 1969, p. 69.
- (٥٩) بترى، سير و.م فلنדרز: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة وتعليق: حسن محمد جوهر، عبد المنعم عبد الحليم سيد، القاهرة، ١٩٧٥، ص. ١٢٩
- (٦٠) حاجم: النظام الضريبي في مصر القديمة (٣٠٠-٥٢٢) ق.م، ص. ١٦٧
- (٦١) صبحي، مها محمود: الإدارة في مصر القديمة، مجلة المدير العربي، العدد ٦٢، ١٩٧٨، ص. ٥٩-٦٠
- (٦٢) بترى، سير و.م فلنדרز: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة: حسن محمد جوهر، القاهرة، ١٩٧٥، ص. ١٢١
- (63) Lichtheim, M., Ancient Egyptian Autobiographies Chiefly of the Middle Kingdom: A Study and an Anthology, Zurich, 1988, p. 28
- (64) Abdixhiku, L., Determinants of Business Tax evasion in Transition Economies, Doctoral thesis, Staffordshire University, 2013, p. 7.
- (65) Carlson , R. H., A Brief History of Property Tax, In: the IAAO Conference on Assessment Administration, Boston, 2004., p.3
- (٦٦) على، صدقة موسى: علاقة ملوك الدولة الوسطى مع حكام إقليم الوعل كما ظهر من مقابر بنى حسن، دراسات في آثار الوطن العربي، العدد ١٦، ٢٠١٤، ص. ١١٦٥
- (٦٧) على، علاقة ملوك الدولة الوسطى مع حكام إقليم الوعل، ص. ١١٦٨
- (٦٨) على، علاقة ملوك الدولة الوسطى مع حكام إقليم الوعل، ص. ١١٦٩
- (69) Wilkinson, T., The rise and Fall of Ancient Egypt, New York, 2010, pp. 324-325
- (70) Strudwick, N., The Administration of Egypt in the Old Kingdom, London, 1985, p.295-296
- (٧١) باهور، تشريع حورمحب، ص. ٥٦
- (72) Lichtheim, M., Ancient Egyptian Autobiographies Chiefly of the Middle Kingdom: A Study and an Anthology, Zurich, 1988, p. 107
- (٧٣) محروس، الضرائب في مصر القديمة، ص. ٢٢٠

(74) Hayes, W. C., A Papyrus of the Late Middle Kingdom, In the Brooklyn Museum, USA, 1972, p. 64.

(75) Hayes, A Papyrus of the Late Middle Kingdom, pp. 52-54

(76) Hayes: A Papyrus of the Late Middle Kingdom, p. 50

(77) Hayes: A Papyrus of the Late Middle Kingdom, p. 34

(78) Loprieno, A., Slavery and Servitude, UCLA Encyclopedia of Egyptology, 1(1), 2012, p. 2

(79) Warburton, State and Economy in Ancient Egypt, p. 192.

(80) مونتيه، بيير: الحياة اليومية في مصر في عصر الرعامسة، ترجمة: عزيز مرقس منصور، مراجعة: عبد الحميد الدواخلي، القاهرة، ١٩٦٥، ص. ٢١٣

(81) كتشن، كنت . أ: رعمسيس الثاني-فرعون المجد والانتصار- ، ترجمة: أحمد زهير أمين،

مراجعة: محمود ماهرطه، القاهرة، ١٩٩٨، ص. ٣٠٧

(82) Cooney, K, Labour. In: The Egyptian world, (ed.) Toby Wilkinson, London and New York, 2007, p. 167

قائمة المراجع

المراجع العربية :

١. أحمد، صالح أحمد: تاريخ النظام الضريبي في مصر خلال العصر الفرعوني، المنوفية، ٢٠١٧
٢. البسيوني، خالد شوقي: المناظر والنقوش التصويرية والوثائق الكتابية لموانئ وقلاع طريق حورس الحربى في مصر وغرب آسيا أثناء عصر الإمبراطورية، دراسات في آثار الوطن العربى، العدد ١٣، ٢٠١١، ص. ٦٩-٩٦
٣. الجزار، محمود عبد المنعم: الأغنام و دورها في الحياة الاقتصادية في مصر القديمة، مجلة أبحاث، العدد السادس، ٢٠١٤، ص. ٦٩-١١٤
٤. تاريخ هيرودوت، ترجمة: عبد الإله الملاح، مراجعة : د.أحمد السقاف، د.محمد بن صراى، أبى ظبى، ٢٠٠١
٥. حاجم، عبدالرازق حسين، النظام الضريبي في مصر القديمة (٣٠٠٠-٥٢٢ ق.م-دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية، العدد الثانى والعشرون، جامعة القادسية، ٢٠١٦، ص. ١٦٥-١٨٠
٦. سليم، أحمد أمين: حضارة مصر القديمة، الإسكندرية، ٢٠١١
٧. سليم، سعيدى: القانون والأحوال الشخصية في كل من العراق ومصر ٢٠٥٠-٣٣٢ ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتورى ، الجزائر، ٢٠١٠
٨. صبحى، مها محمود: الإدارة في مصر القديمة، مجلة المدير العربى، العدد ٦٢، ١٩٧٨
٩. على، صدقة موسى: علاقة ملوك الدولة الوسطى مع حكام إقليم الوعل كما ظهر من مقابر بنى حسن، دراسات في آثار الوطن العربى، العدد ١٦، ٢٠١٤، ص. ١١٥٨-١١٧٣
١٠. لبيب، باهور: تشريع حورمحب، القاهرة، ١٩٧٢

١١. محروس، زينب على محمد: الضرائب في مصر القديمة حتى نهاية الدولة الحديثة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٦
١٢. مراد، بولحارس: التهرب الضريبي وآلية مكافحته، بحث مقدم لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١١
١٣. موسى، أحمد: آثار سقارة، مجلة عالم الآثار، العدد السادس عشر، ١٩٨٥.

١٤. موسى، أحمد رشاد : دراسات في تاريخ مصر الاقتصادية، الدراسة الأولى: حضارات ما قبل التاريخ وحضارة مصر الفرعونية، القاهرة، ١٩٩٨

المراجع المعربة:

١. أسمان، يان: ماعت مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية، ترجمة: زكية طبوزادة، علية شريف، القاهرة، ١٩٨٤
٢. بترى، سير و.م فلنדרز: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة وتعليق: حسن محمد جوهر، عبد المنعم عبد الحليم سيد، القاهرة، ١٩٧٥
٣. جيميز، ت، ج، الحياة أيام الفراعنة، ترجمة: أحمد زهير أمين، القاهرة، ١٩٩٧
٤. كنتش، كنت . أ: رعمسيس الثاني-فرعون المجد والانتصار-، ترجمة: أحمد زهير أمين، مراجعة: محمود ماهر طه، القاهرة، ١٩٩٨
٥. مونتيه، بيير: الحياة اليومية في مصر في عصر الرعامسة، ترجمة: عزيز مرقس منصور، مراجعة: عبد الحميد الدواخلي، القاهرة، ١٩٦٥

المراجع الأجنبية:

1. Abdixhiku, L., Determinants of Business Tax evasion in Transition Economies, Doctoral thesis, Staffordshire University, 2013.
2. Aly, R., Ceremonial and Economical Life in the Royal Palace of New Kingdom, Egypt, 2015, USA.
3. Borchardt, L., Denkmäler des Alten Reiches (ausser den Statuen). Catalogue Général des Antiquités Égyptiennes du Musée du Caire, (Vol. II). Le Caire, 1937

4. Carlson , R. H., A Brief History of Property Tax, In: the IAAO Conference on Assessment Administration, Boston, 2004.
5. Cooney, K, Labour. In: The Egyptian world, (ed.) Toby Wilkinson, London and New York, 2007
6. Davies, N. de G., The Tomb of Puyemre at Thebes, Vol. 1, New York, 1922.
7. Davies, N. de G., The Tomb of Rekh-mi-Ré at Thebes, vol. II, New York, 1943
8. Duell, P., The Mastaba of Mereruka, Part I, Chicago, 1938.
9. El-Shahawy, A., Recherche sur la décoration des tombes thébaines du Nouvel Empire, IBAES, Vol. XIII, 2010
10. Ezzamel, M., Work Organization in the Middle Kingdom, Ancient Egypt, Organization, Vol. 11(4), 2014
11. Fischer, H. G., Notes on Sticks and Staves in Ancient Egypt, Metropolitan Museum Journal , Vol. 13, 1978
12. Frandsen, P. J., Aspects of Kingship in Ancient Egypt, in: " Religion and Power", Brisch, N.,(Editor), chicAGo, 2008, p.62
13. Gardiner, A. H., Sign-list, Oxford,1957
14. Gardiner, A. H., The Admonitions of an Egyptian Sage, Hildesheim, 1969.
15. Gardiner, A. H., The Admonitions of an Egyptian Sage, Hildesheim, 1969
16. Hassan, F. A., Droughts, Famine and the Collapse of the Old Kingdom: Re-Reading Ipuwer, The Archaeology and Art of Ancient Egypt, Essays in Honor of David B. O'Connor, Volume I, 2007
17. Hayes, W. C., A Papyrus of the Late Middle Kingdom, In the Brooklyn Museum, USA, 1972
18. James, T. G. H., The Mastaba of Khentika called Ikhekhi: Egypt Exploration Society, London, 1953.
19. Katary , S. L. D., "The Administration of Institutional Agriculture in the New Kingdom ", In: Juan Carlos Moreno Garcia(Ed.), Ancient Egyptian Administration, Leiden. Boston, 2013
20. Katary, S. L. D., Taxation (Until The End Of The Third Intermediate Period), UCLA Encyclopedia of Egyptology, 1(1), 2001, pp. 1-16
21. Katary, S., Land and Landholding, Pharaonic Egypt, In: Encyclopedia of Ancient History, (Blackwell 2013)

22. Lichtheim, M., Ancient Egyptian Autobiographies Chiefly of the Middle Kingdom: A Study and an Anthology, Zurich, 1988.
23. Loprieno, A., Slavery and Servitude, UCLA Encyclopedia of Egyptology, 1(1), 2012
24. Macramallah, R., Le Mastaba D'Idout, Le caire, 1935
25. Newberry, P. C., Beni Hasan, part II, London , 1893.
26. Papazian, H., Domain of Pharaoh: The Structure and Components of The Economy of Old Kingdom Egypt ,Chicago, 2005
27. Porten, B., The Elephantine Papyri in English, Leiden, 1996.
28. Porter, B. & Rosalind L.B. Moss, Topographical Bibliography of Ancient Egyptian Hieroglyphic Texts, Reliefs, and Paintings , Vol. I. The Theban Necropolis, Part.1, Private Tombs, Oxford, 1970.
29. Rollston, C. A., Ben Sira 38:24-39:11 and the "Egyptian Satire of the Trades": A Reconsideration, JBL, Vol. 120, No. 1 , 2001, pp. 131-139
30. Romer, M., Gottes- und Priesterherrschaft in Ägypten am Ende des neuen Reiches. Ein religionsgeschichtliches Phänomen und seine sozialen Grundlagen, ÄAT, Vol. 21, 1994.
31. Romer, M., Gottes- und Priesterherrschaft in Ägypten am Macramallah, R., Le Mastaba D'Idout, Le caire, 1935
32. Schweitzer, S. D., Ancient Egyptian Dictionary, Band(I, II, III) Dallgow, 2020
33. Serour, A., Writing Egypt, The American University in Cairo Press, Cairo, 2010, P. 37
34. Spiegelberg , Ein Gerichtsprotokoll aus der Zeit Thutmosis IV, ZÄS, 63, 1928 , pp. 105-115.
35. Strudwick, N., The Administration of Egypt in the Old Kingdom, London, 1985.
36. Tinhaga, Z. P., From Avoiding 'Double Taxation' Yesterday to Avoiding 'Double Non-Taxation' Today, USA, 2016.
37. Warburton, D. A., State and Economy in Ancient Egypt: Fiscal Vocabulary of the New Kingdom, University Press fribourg Switzerland, Texas, 1997
38. Wilkinson, T., The rise and Fall of Ancient Egypt, New York, 2010.

المواقع الإلكترونية :

1. Thomas, G., The Mastaba of Ty, P.6
: بدون تاريخ نشر (تم الاطلاع عليه في ٨/٧/٢٠٢١)، رابط الموقع
https://www.osirisnet.net/mastabas/ty/e_ty_04.htm
2. Mererouka, (بدون اسم مؤلف), p. 3,
: بدون تاريخ نشر (تم الاطلاع عليه في ١٠/٧/٢٠٢١)، رابط الموقع
https://www.osirisnet.net/mastabas/mererouka/e_mererouka_03.htm
3. Menna-TT 69, (بدون اسم مؤلف), p. 4,
: بدون تاريخ نشر (تم الاطلاع عليه في ١٠/٧/٢٠٢١)، رابط الموقع
https://www.osirisnet.net/tombes/nobles/menna69/e_menna_04.htm

Tax Evasion in Ancient Egypt

Abstract

This study aims to know the concept of tax evasion in ancient Egypt, that based on the interpretations of the linguistic meaning of the word tax in the ancient Egyptian language, and then trace that crime through the stages of ancient Egyptian history, especially during the eras of the central power represented in the Ancient, Middle and New kingdom, through what was done Photographing it on the tombs of some ministers and senior officials, who were among their first tasks to follow up the tax collection process and punish evaders. Sources of national income in ancient Egypt, it was necessary to take some necessary measures to address them and prevent their occurrence, as will be explained below.

Key Words: Evasion - production - compulsory service - Reasons- punishment – procedures